

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم التمويل والمصارف

أثر العوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية (2000-2015)

**The Impact of Internal Factors on the Performance of Jordanian
Commercial Banks (2000-2015)**

إعداد الطالبة:

سوزان حسين محمد الذيابات

1420503010

بإشراف

الأستاذ الدكتور جمعة عباد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل
والمصارف

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني 2016/2017

أ

التفويض

أنا سوزان حسين الذيابات، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع :

التاريخ : 2017 /04/ م

ب.

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: 1420503010

أنا الطالبة: سوزان حسين الذيابات

كلية: إدارة المال والأعمال

التخصص: تمويل ومصارف

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة

بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر العوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية (2000-2015)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني

أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات

علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤولية كافة فيما

لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي

حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو

الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:.....التاريخ /04/2017م

عمادة الدراسات العليا

جامعة ال البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

اثر العوامل الداخلية على اداء البنوك التجارية الاردنية (٢٠١٥-٢٠٠٠)

The Impact Of Internal Factors On The Performance Of Jordanian
Commercial Banks (2000-2015)

واجيزت بتاريخ : ١ / ٢٠١٧

اعداد

سوزان حسين محمد الذيابات

اشراف

الاستاذ الدكتور جمعه عباد

التوقيع



اعضاء لجنة المناقشة

المشرف

الاستاذ الدكتور جمعه عباد

عضوا

الاستاذ الدكتور احمد خزاعنه

عضوا

الدكتور عمر غرايبه

عضوا خارجيا

الاستاذ الدكتور خالد الزعبي

الإهداء

والذي الغالي الذي منحني من وقته الكثير ورافقني خلال مرحلة الدراسة والذي كان

ينتظرني حتى انهي محاضراتي فسار الدرب معي دون كلل أو ملل وتحمل معي

الكثير حتى وصلت إلى ما وصلت إليه

إلى والدتي التي لم تأل جهدا في توجيهي ومساندتي ودعمي في مواصلة دراستي

إلى سندي في الشدة والرخاء اخوتي مجد الدين وأحمد

إلى كل من مَدَّ يد العون والمساعدة ولو بكلمة أو دعوة من القلب

شكر وتقدير

بعد رحلة بحث وجهد تكلفت بإنجاز هذا البحث ، احمد الله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وأشكر فضله بوصولي إلى هنا ،

كما ولا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الأستاذ الدكتور جمعه عباد الذي لم يتوان بدعمه وإسدائه النصح والإرشاد لي خلال هذا البحث

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة وتقييم رسالتي

وفي الختام اسأل الله تعالى أن يجعل ما قدمت من جهد خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه أجمعين

قائمة المحتويات

ز	قائمة المحتويات.....
ي	قائمة الجداول
ك	الملخص
ل	ABSTRACT
1	الفصل الأول الإطار العام
2	1-1 المقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة
3	3-1 أهمية الدراسة
4	4-1 هدف الدراسة
4	5-1 فرضيات الدراسة
6	6-1 نموذج الدراسة
7	7-1 هيكل الدراسة
8	الفصل الثاني الإطار النظري
8	المبحث الأول: الأداء بشكل عام
9	تمهيد
9	مفهوم الأداء
9	مفهوم تقييم الأداء
10	أهداف تقييم الأداء

--

المبحث الثاني: مفهوم الأداء المالي ومؤشراته 11

11	مفهوم الأداء المالي.....
11	مؤشرات الأداء المالي
11	السيولة المصرفية
14	الكفاءة والنشاط ومعدلات الدوران (AND ACTIVITY AND TURNOVER EFFICIENCY) (RATIO)
15	نسب الربحية والأداء (PROFITABILITY AND PERFORMANCE RATIO)

المبحث الثالث: بورصة عمان والقطاع المالي في الأردن 18

19	بورصة عمان نشأتها وتصنيفات قطاعاتها
20	وظائف السوق المالي
22	الفصل الثالث الدراسات السابقة.....
23	مقدمة
23	الدراسات العربية
27	الدراسات الأجنبية
32	ملخص الدراسات السابقة
45	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
46	الفصل الرابع التحليل القياسي.....

منهجية الدراسة 47

المقدمة: 47

مجتمع وعينة الدراسة 47

مصادر جمع البيانات 48

أسلوب الدراسة 49

49.....	متغيرات الدراسة
49.....	الأساليب الإحصائية
52.....	نموذج الدراسة
53.....	تحليل البيانات واختبار الفرضيات
56.....	فرضيات الدراسة
62	النتائج والتوصيات
64	توصيات الدراسة
65	المراجع.....
65.....	أولاً- المراجع باللغة العربية:.....
67.....	ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:.....

قائمة الجداول

48.....	الجدول (1) بنوك عينة الدراسة
54.....	الجدول (2) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية
55.....	الجدول (3) نتائج اختبار سكون البواقي
55.....	الجدول (4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة
57.....	الجدول (5) نتائج نموذج الأثر الثابت
58.....	الجدول (6) نتائج نموذج الأثر العشوائي
59.....	الجدول (7) نتائج اختبار هوسمان

أثر العوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية (2000-2015)

إعداد

سوزان حسين الذيابات

إشراف

الأستاذ الدكتور جمعه عباد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تثر العوامل التي تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية وذلك خلال الفترة الزمنية (2000-2015) باستخدام البيانات السنوية لعينة مكونة من 11 بنكاً تجارياً أردنياً ولإيجاد هذا الأثر تم الاعتماد على العائد على الأصول كمؤشر للأداء ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب panel data اعتماداً على نموذج الأثر العشوائي Random effect .

وأظهرت النتائج ما يلي: وجود أثر سلبي ومعنوي للتكاليف غير الكفوة على العائد على الأصول وعدم وجود أثر معنوي للسيولة وصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات وحجم البنك على العائد على الأصول، ووجود أثر سلبي ومعنوي للرافعة المالية في التأثير على العائد على أصول البنوك التجارية الأردنية.

The Impact of Internal Factors on the Performance of Jordanian Commercial Banks (2000-2015)

Prepared by:

SUZAN HUSSEIN MOHAMMAD ALTHYABAT

Supervisor:

Dr. JUMAA ABBAD

ABSTRACT

This study aimed to identify the impact of Internal Factors on the Performance of Jordanian Commercial Banks during the period (2000-2015) using annual data for eleven Jordanian commercial banks, the researcher had been relying on ROA indicators of performance.

Using panel data depending on random effect model the results of the analysis showed the following:

There is a negative significant statistical impact of inefficient cost in the return on assets of the Jordanian commercial banks, there is no significant statistical impact of liquidity, Net Credit Facilities to total assets, bank size in the return on assets of the Jordanian commercial banks

On the other hand there is a negative significant statistical impact of leverage size in the return on assets of the Jordanian commercial banks.

الفصل الأول

الإطار العام

1-1 المقدمة

2-1 هدف الدراسة

3-1 أهمية ومشكلة الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 هيكل الدراسة

1-1 المقدمة

البنك هو شركة تصرّح لها الدولة بمزاولة مختلف الأنشطة المالية بما فيها قبول الودائع ومنح القروض ومزاولة الأعمال الاستثمارية وتقديم المشورة وحفظ صناديق الأمانات والوصاية والوكالة وخدمات مالية (قانون البنوك، قانون رقم (28) لسنة 2000). إن وجود قطاع البنوك في أي دولة له دور هام في مواجهة الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي، من خلال الاحتفاظ بالأموال بشكل آمن من ما يساعد على الرفع من الأمن المالي للدولة. كما تتأثر البنوك بالعديد من العوامل، من بين هذه العوامل الداخلية والخارجية التي لها تأثير مباشر على الأداء سواءً أكانت تأثيرات إيجابية أو سلبية. لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على أهم العوامل الداخلية التي تؤثر وبشكل مباشر على أداء البنوك التجارية الأردنية، قد ظهر ما يسمى لجنة بازل التي تم تأسيسها في نهاية عام 1974، والتي كان هدفها العمل على تحسين الأداء من خلال إدارة راس المال بشكل فاعل.

الأردن من الدول النامية ذات الموارد المالية المحدودة يشكل القطاع المصرفي فيها ركيزة أساسية للاقتصاد وذلك يعود لدوره في المهام الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بتحسين الاقتصاد من خلال تأمين الأموال اللازمة للاستثمارات وتسهيل المعاملات المالية الداخلية والخارجية وتقديم سائر الخدمات والتسهيلات المصرفية لجميع فئات المجتمع لذا من الضروري تسليط الضوء على هذا القطاع والعمل على إيجاد أفضل الطرق لتحسين مستوى أدائه.

يعتبر القطاع المصرفي أحد أدوات النظام الاقتصادي الهام في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة به، لذلك تزايد الاهتمام بدراسته. وتمثل البنوك التجارية، القسم التقليدي من النظام المصرفي، ويرجع أهميته أساساً إلى الدور الهام الذي يلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود. كما يعتبر من القطاعات الاقتصادية الأكثر استجابة للتغيرات والتطورات في العالم، وتشهد الصناعة المصرفية في وقتنا الراهن حالة من عدم الاستقرار نتيجة تحديات تواجهها البنوك منها تراجع دور البنوك في الوساطة المالية وظهور بعض المؤسسات المالية الأخرى، ومتطلبات الرقابة المتزايدة وزيادة حدة المنافسة بين البنوك وزيادة وعي العملاء من جهة التفاوضية. وتناولت هذه الدراسة الحديث عن مدى تأثير العوامل الداخلية الرئيسية التي تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الواقعة (2000-2015).

إن القطاع المالي يساهم بطريقة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، بشكل مباشر أو غير مباشر، ذلك لأن القطاع المالي يهتم بحشد الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية من خلال النظام المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة لاستخدام الخدمات التكنولوجية وتوفير النقد الأجنبي من خلال التحويلات المالية، هذه المنافسة الشرسة في قطاع الخدمات المالية كالقطاع المصرفي لها دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية، التي مكنتها من خلال وجود القدرة والآليات على تعبئة المدخرات المحلية من الموارد لتستخدم بطريقة فعالة للوصول للأهداف الإنمائية.

2-1 مشكلة الدراسة

يتعرض القطاع المصرفي في ظل المتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر في أنشطته المختلفة من استقبال الودائع والإقراض وغير ذلك، هنالك بعض العوامل التي تؤثر في أداء البنوك وتحد من ربحيته، تكمن مشكلة هذه الدراسة في معرفة تأثير بعض العوامل الداخلية الرئيسية دون الإشارة إلى العوامل الخارجية لقياس أثر العوامل الداخلية الرئيسية مستقلة على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. هل تعتبر العوامل الداخلية أهم العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2000-2015؟

2. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في العوامل الداخلية المتمثلة بـ(حجم البنك، والرافعة المالية، وصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، وحقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، والسيولة، والتكلفة غير الكفؤة) على أداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2000-2015.

3-1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في الدور الهام الذي تلعبه البنوك التجارية كون مساهمة البنوك التجارية له دور واضح في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع البنوك التجارية

الأردنية بتوضيح العوامل الداخلية الرئيسية التي تؤثر على أداءها ، لذلك فإن هذه الدراسة تركز على قطاع البنوك التجارية ومعرفة حالة عدم الاستقرار المالي التي تتعرض لها في الفترة الأخيرة، وستساهم هذه الدراسة في مساعدة المستثمرين وأصحاب القرار في البنوك التجارية على اتخاذ القرارات السليمة بما يحقق زيادة الأرباح لدى المستثمر من ما يساعد في تحسن الأداء، وتطوير وزيادة المنافسة الكفوءة بين البنوك التجارية، وقد اتضحت أهميتها من خلال قلة الدراسات التي تناولت موضوع العوامل الداخلية الرئيسية فقط التي تؤثر على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن وذلك حسب علم الباحث، وأيضاً تبين أنه يوجد القليل من الدراسات في الأردن تناولت هذا الموضوع على الرغم من وجود دراسات تحدثت عن العوامل الداخلية، والخارجية معاً التي تؤثر على أداء البنوك، بالإضافة إلى الحديث عن أداء البنوك التجارية لدى قطاع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

4-1 هدف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل الداخلية الرئيسية التي تؤثر على أداء البنوك التجارية المحلية في الأردن والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وبيان أهمية العوامل الداخلية بعيداً عن ذكر العوامل الخارجية وأثرها بحيث يمكن اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل أداء أفضل. او بمعنى آخر، إستقصاء أثر العوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة (2000-2015).

5-1 فرضيات الدراسة

من أجل أداء افضل للبنوك التجارية الأردنية مقارنة بالبنوك التجارية الخارجية وما هي العوامل الداخلية الرئيسية المسؤولة عن ضعف هذا الأداء، وتستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية للفترة من عام 2000 إلى 2015.

ولقد تفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لحجم البنك على أداء البنوك التجارية الأردنية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لرافعة المالية على أداء البنوك التجارية الأردنية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على أداء البنوك التجارية الأردنية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة لحقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع على أداء البنوك التجارية الأردنية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للسيولة على أداء البنوك التجارية الأردنية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- الفرضية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة للتكلفة غير الكفؤة على أداء البنوك التجارية الأردنية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

6-1 نموذج الدراسة

تناولت الدراسة نموذج يعتمد به على توضيح الهدف الأساسي للدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة

تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Size_{i,t} + \beta_2 SED_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 NCFA_{i,t} + \beta_5 LQU_{i,t} + \beta_6 INTEXEQ_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

- $ROA_{i,t}$: معدل العائد على الأصول وهو احد مقاييس الأداء للبنك i عند السنة t .
- $Size_{i,t}$: حجم البنك للبنك i عند السنة t .
- $SED_{i,t}$: نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع للبنك i عند السنة t .
- $Lev_{i,t}$: الرافعة المالية للبنك i عند السنة t .
- $NCFA_{i,t}$: نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات للبنك i عند السنة t .
- $LQU_{i,t}$: السيولة للبنك i عند السنة t .
- $INTEXEQ_{i,t}$: التكلفة غير الكفوة للبنك i عند السنة t .
- $\varepsilon_{i,t}$: معامل الخطأ العشوائي
- β_1 : حساسية التغير في الأداء الناتجة عن حجم البنك.
- β_2 : حساسية التغير في الأداء الناتجة عن نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع.
- β_3 : حساسية التغير في الأداء الناتجة عن الرافعة المالية.

- β_4 : حساسية التغير في الأداء الناتجة عن نسبة صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات.
- B_5 : حساسية التغير في الأداء الناتجة عن السيولة.
- B_6 : حساسية التغير في الأداء الناتجة عن التكلفة غير الكفوءة.

7-1 هيكل الدراسة

شملت الدراسة على العديد من الفصول هم خمس فصول وكانت على النحو التالي:

- الفصل الأول: هو الإطار العام للدراسة تضمن المقدمة، والأهمية، والمشكلة، والأهداف، بالإضافة إلى الفرضيات.
- الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل الإطار النظري وهو العوامل الداخلية الرئيسية والأداء.
- الفصل الثالث: شمل على الدراسات السابقة فتم ذكر عديد من دراسات الدول المتقدمة ودراسات الدول النامية المقاربة لموضوع الدراسة، وملخص لكافة الدراسات السابقة بالإضافة إلى ما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات.
- الفصل الرابع: تضمن منهجية الدراسة من ناحية عينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، ونموذج الدراسة، وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة.
- الفصل الخامس: هو الفصل الأخير في الدراسة واشتمل على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، فتم اختبار البيانات الخاصة بعينة الدراسة والحصول على العديد من الأساليب الإحصائية المختلفة، والنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمهيد

المبحث الأول: الأداء بشكل عام

المبحث الثاني: مفهوم الأداء المالي ومؤشراته

المبحث الثالث: بورصة عمان والقطاع المالي في الأردن

تمهيد

الهدف العام من هذا الفصل هو التعرف على المحاور الرئيسية للدراسة، ويشتمل أيضاً على مجموعة من المباحث التي تتحدث عن الأداء وأيضاً عن المحددات الداخلية للبنوك التي من شأنها التأثير على الأداء.

المبحث الأول: الأداء بشكل عام

يحتوي هذا المبحث على المفاهيم الأساسية للأداء، وعناصر الأداء، وأشكال تقييمه.

مفهوم الأداء

يعرف الأداء على أنه: "مركز ذو مسؤولية يتمثل في الفعالية والإنتاجية، فالفعالية تحدد المستوى المطلوب للوصول إلى الأهداف، أما الإنتاجية فهي تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل التي استخدمت من أجل الوصول إلى تلك النتائج أو الأهداف" (رزيقة، 2011، ص:3). ومن هنا يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هامين هما الفعالية والإنتاجية، حيث تعرف الفعالية بأنها درجة بلوغ الهدف أي أن هناك مقارنة ما بين الأهداف المراد الوصول إليها والأهداف المحققة، أما الإنتاجية فتتمثل في العلاقة بين النتائج المنجزة فعلاً والطرق المستخدمة لبلوغها، ومن هنا يلاحظ أن التعريف الذي أعطي للإنتاجية هو تعريف الكفاءة، حيث يرى بعض الباحثين أن الإنتاجية هي عبارة عن مقياس يمكن من خلاله قياس أداء الوظيفة الإنتاجية أي يتعلق بعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو العمل، إذن فالإنتاجية ليست العلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة في تحقيقها.

كما يعرف الأداء على أنه: "مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها". (بوسهوه ومكيد، 2014، ص:157) هذا التعريف يحاول الربط بين الأهداف والموارد المستخدمة في تحقيقها، ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للأداء بأنه يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتوافق مع الخطط والأهداف الموضوعية، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلالاً أمثل.

مفهوم تقييم الأداء

يعرف تقييم الأداء على أنه إحدى القنوات المهمة في العملية الإدارية الكاملة، تعتمد على استخدام مجموعة من المعايير والمقاييس لتحديد مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها، وتحديد الإختلالات

والبحث عن كيفية علاجها (إبراهيم، 2013، ص:348). كما يعرف أيضاً على أنه: "هو عملية تحديد مدى توافق عدد من المعايير الأدائية والإدارية على شخص أو مجموعة من خلال منهج علمي يشمل وضع أسس وقواعد خاصة تراعي مختلف الخبرات العملية والعلمية، ونتيجة هذه العملية تحدد الإطار الإستراتيجي العام للمنظمة والأهداف طويلة المدى، التي تبين التوجه المستقبلي للمؤسسة" (عواد، 2005، ص:71). ويمكن تعريفه بأنه "عدد من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المنجزة للعمليات الحيوية مع الأهداف المخطط لها بهدف تحديد مدى تطابق تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات العمليات الحيوية بمخرجاتها للتأكد من أن الأداء قد أنجز بدرجة عالية من الكفاءة (حمود، 2004، ص:4). ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل: بأنه عملية رقابة على مراحل العمليات داخل المؤسسة والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلاً.

أهداف تقييم الأداء

فيما سبق تم تعريف الأداء وعناصره وأشكاله ومما سبق يمكن الحديث عن أهداف عملية تقييم الأداء فهي تهدف إلى تحقيق ما يلي (إبراهيم، 2013):

1. تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات الموكلة لهم.
2. تحديد المجالات التي تتطلب إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
3. التأكد من أن المسؤولين يسعون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل.
4. إجراء المقارنات بين مختلف أقسام المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب فيها التحسينات.

المبحث الثاني: مفهوم الأداء المالي ومؤشراته

في المبحث السابق تم تعريف الأداء، وعناصره، وأشكاله، أما في هذا المبحث سيتم تناول مفهوم

الأداء المالي ومؤشراته.

مفهوم الأداء المالي

تنبع أهمية تقويم الأداء المالي المصرفي من أهمية هذه المنشأة ودورها في التنمية الاقتصادية فهي تعمل كوعاء تتجمع فيه المدخرات للأفراد والمنظمات ومن ثم تتولى مهمة توزيع الأموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد المصرف كلاً حسب احتياجاته ومتطلباته، لذلك ينبغي ان تكون أنظمة تقويم الأداء شاملة لكل المقاييس الإستراتيجية، كما تزايدت أهمية تقويم الأداء في المصارف في السنوات الأخيرة وذلك لأهمية نشاط هذه المصارف ولكبر حجم الأموال التي تتداول بها هذا المصرف وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة مما يتطلب من أصحاب القرار التحقق من كفاءة أداء هذه المصارف في استغلال مواردها لتحقيق افضل النتائج بأقل التكاليف (الهوري، 1996) وفي الجزء التالي سنتحدث عن التحليل المالي في المصارف ومؤشرات الأداء المالي.

مؤشرات الأداء المالي

تعد مؤشرات الأداء المالي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة في تحليل قوائمها المالية لتحديد

مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة ومقاييس الأداء والفاعلية، ومن بين هذه المؤشرات نجد:

السيولة المصرفية

السيولة تعني قدرة المصرف على تلبية و سداد التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد بسرعة ودون نقصان في القيمة. والسيولة إذاً لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد، وإنما تحويله دون أي خسارة، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية والأداء، ويعبر عن سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يريدونها العملاء. معنى ذلك أن لا تقل القيمة الفعلية للأصول عن

جملة خصومه، وإنما يجب على المصرف أن يوفر جميع أنواع الأصول مما يتيح له تلبية طلبات المودعين بالدفع باستمرار. وبعبارة أخرى، فأن من أهم واجبات وأهداف المصرف أن يكون قادراً أو مستعداً في جميع الأوقات على تأمين سيولة مركزه المالي (العلاق، 2001).

أما السيولة المصرفية تعني الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلا عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (ابو حمد وقُدوري، 2005). ويظهر مما سبق عدم وجود اختلاف بين تعاريف السيولة والسيولة المصرفية إلا فيما يخص الغرض منها، فالسيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبتكلفة معقولة للإيفاء بالتزامات الشركات أو المصارف في المديونية أو الاستثمار أو غيرها من الأمور (حنفي وقرياقص، 2000).

وبناءً على ما سبق فإن للسيولة ثلاثة جوانب يجب مراعاتها وهي الوقت (أي سرعة تحويل الأصول إلى نقد) والمخاطرة (أي احتمالية انخفاض قيمة الأصل المراد تحويله) والتكلفة (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية التحويل إلى نقد) (Bain and Howells, 2000)، ولذلك فإن السيولة تعد من أهم واجبات إدارة المصرف إذ يتوجب عليها قياس وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره، إذ إن احتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقدرة وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما زادت عن حدها لأنها ذات أرباح منخفضة، ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستوى السيولة في المصرف قد يعرضه إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله (Hempel et al., 1994). بشكل عام فإن المصارف تختلف عن غيرها من الشركات المالية والصناعية والتجارية والبنوك إذ تعتبر وحدة سيولة بحد ذاتها، لأن عمل المصرف بشكل عام يقوم على استقبال الودائع النقدية بكافة أنواعها بهدف المساعدة في منح هذه الأموال على شكل قروض وهي تمثل أصول البنك. وفيما يلي توضيح لنسب السيولة وطرق حسابها:

نسبة السيولة الحالية (Current Ratio): تشير نسبة السيولة الحالية إلى العلاقة ما بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة (Sueyoshi, 2005)، والهدف الرئيسي من هذه النسبة هو قياس مدى قدرة البنك على تلبية احتياجاتها على المدى القصير من الموجودات المتداولة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد في المدى القصير. وهي تستخدم أساساً لإظهار القدرة على وفاء التزاماتها قصيرة الأجل الديون والذمم الدائنة مع أصولها على المدى القصير وهي النقدية والمخزون والذمم المدينة (خليفة والشافعي، 2013). ويتم احتساب نسبة السيولة الحالية كما يلي:

الموجودات المتداولة

نسبة السيولة الحالية = $\frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{الموجودات المتداولة}}$

نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio): نسبة السيولة السريعة هي اختبار دقيق لوضع السيولة في البنك بالمقارنة مع نسبة السيولة الحالية للبنك، وتعد نسبة السيولة السريعة أفضل مقياس للسيولة (Ager et al., 2012). وتعكس هذه النسبة أيضاً حقيقة أن المخزون قد لا يتم تحويله بسهولة وسرعة إلى نقد، وعلاوة على ذلك، أن البنك قد لا تكون قادرة على بيع كل مخزونها مقابل مبلغ يساوي قيمته الدفترية، وخاصة إذا كانت يجب عليها بيع المخزون بسرعة (Khalifa and Shafii, 2013). وكلما كانت نسبة السيولة السريعة أعلى كلما كان وضع السيولة العام في البنك أفضل (Ager et al., 2012). ويتم احتساب نسبة السيولة السريعة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقد} + \text{الأوراق المالية القابلة للتحويل سريع الي نقد} + \text{الأرصدة المدينة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

نسبة النقدية (Cash Ratio): تقيس نسبة النقدية حجم الديون قصيرة الأجل التي يمكن أن تدفع باستخدام النقد المتاح، وتحدد هذه النسبة كمية النقد المتاح لتغطية الالتزامات الحالية. وكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما كان ذلك أفضل في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل (Ibarra, 2009). ستركز هذه الدراسة على هذه النسبة على أساس إنها عامل داخلي. ويمكن احتساب نسبة النقدية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية وما يعادلها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الكفاءة والنشاط ومعدلات الدوران (and Activity and Turnover Efficiency)

(Ratio)

تقيس نسبة النشاط مدى إنتاجية البنك من خلال استخدام أصولها، هناك نسب شائعة تقوم على أساس الاستحقاق ومنها معدل دوران الأصول ومعدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران المخزون، أيضاً تقيس نسب نشاط التدفق النقدي قدرة البنك على الاستفادة من الأصول الحالية. واستخدام هذه النسب تساعد المحلل المالي على مراقبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الخالية من التشوهات المحاسبية المحتملة على أساس الاستحقاق (Ibarra, 2009). وتشير هذه النسب إلى مدى فعالية البنك في استخدام أصولها وعدد المرات التي يتم فيها استنفاد مخزون البنك في كل عام (Abu Halim et al., 2011). وكلما زادت هذه النسبة كلما قصرت فترة تحويل الأصول (Ager et al., 2012) ومن هنا فإن ارتفاع نسبة معدل الدوران تحسن نسبة معدل دوران الأصول، ومع ارتفاع هذه النسبة (معدل دوران الأصول) يزداد العائد المتوقع من هذه الأصول لذلك يحاول المدراء الماليين زيادة معدل دوران المخزون ومعدل دوران الأصول لتعزيز معدلات ربحية وأداء الأصول. إن المستثمرين يفضلون الاستثمار في الشركات التي تكون قادرة على تحقيق معدلات دوران مخزون عالية (Merici et al., 2004).

معدل دوران الأصول: يقيس الكفاءة الكلية للاستثمار من خلال تجميع أثر كل من الأصول قصيرة وطويلة الأجل، وتعد هذه النسبة عنصر رئيسي يتم اعتماده عند احتساب معدل العائد على الأصول. ستركز هذه الدراسة على هذه النسبة على أساس إنها عامل داخلي. ويمكن احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

معدل دوران الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة كفاءة الاستثمارات طويلة الأجل وهذه النسبة تعكس قدرة الاستثمارات طويلة الأجل على تحقيق الإيرادات، أو بمعنى آخر قدرة البنك في استخدام الأصول الثابتة في توليد الإيرادات. وتساعد هذه النسبة متخذي القرار على كيفية استخدام الأصول الثابتة في تحقيق الإيرادات في الشركات الخدمية، وأيضاً تساعد متخذي القرار لفهم كيفية إدارة الأصول الثابتة في تحقيق أداء أفضل من خلال زيادة الإيرادات. ويمكن احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسب الربحية والأداء (Profitability and Performance Ratio)

الشركات الربحية ذات الأداء المستمر هي التي لديها القدرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية، لذلك سوف تكون أقل عرضة لخطر الإفلاس، (Myers and Majluf (1984) اتفقا بأن الشركات الربحية يمكن أن تولد تمويل داخلي أكثر من أجل استغلال الفرص الاستثمارية الجديدة، مما يقلل حاجة البنك لاستخدام الدين، ومن ناحية أخرى، عند استخدام البنك للدين يمكنه الحصول على المزيد من المنافع الضريبية وتحسين الأداء.

أما بالنسبة للعائد والمخاطرة فهما من أهم المتغيرات التي يجب على المدراء أخذها بعين الاعتبار في اتخاذ قراراتهم الإدارية، وهم أيضاً من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عند اتخاذ قراره الاستثماري (Meric et al., 2004). بشكل عام نسبة الربحية تقيس درجة نجاح أو فشل البنك في نشاط الرئيسي الذي من خلاله يولد صافي الربح أو صافي الخسارة. وجود صافي الربح أو عدم وجوده يؤثر على قدرة البنك في الحصول على التمويل ووضع السيولة لديه وقدرته على النمو مما يضعف الأداء. ويمكن قياس نسبة الربحية من خلال النسب التالية: هامش الربح، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين، وتستخدم لقياس العائد من استثمار البنك أو الربح من العمليات (Abu Halim et al., 2011). وكما أشارت العديد من الدراسات لهذه النسب على أنها نسب من خلالها يقاس أداء البنك. كما ركزت هذه الدراسة على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين على أنها نسب من خلالها يقاس أداء المصارف التجارية الأردنية، وفيما يلي تفصيل عن أهم هذه النسب.

هامش صافي الربح (Net Profit Margin): يشير انخفاض هامش صافي الربح إلى ما يلي: (1) أن البنك لا يولد ما يكفي من المبيعات أو الإيرادات لتغطية نفقاته، (2) النفقات الطارئة التي تخرج عن نطاق سيطرة البنك، أو كل من النقطتين السابقتين (2+1). وهي نسبة تستخدم على نطاق واسع من قبل الإدارة الكفؤة (Pinches, 1992). ويتم حساب هامش صافي الربح من خلال المعادلة التالية:

صافي الربح

هامش صافي الربح = $\frac{\text{الإيرادات}}{\text{صافي الربح}}$

العائد على الأصول (Return on Asset: ROA):

تقيس هذه النسبة ربحية المصرف، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الدخل على مجموع أصوله في السنة المالية (Sueyoshi, 2005). وتمكننا نسبة العائد على الأصول من قياس فعالية البنك في استخدام أصوله لتوليد الأرباح، وارتفاع هذه النسبة تشير إلى أن لدى البنك إدارة ذات كفاءة وأداء عالي في استخدام أصوله في توليد الأرباح (Khalifa and Shafii, 2013). ستركز هذه الدراسة على هذه النسبة على أساس إنها مقياس للأداء. ويمكن حساب المعدل العائد على الأصول من خلال المعادلة التالية:

صافي الربح

معدل العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط أجمالي الأصول}}$

نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio): "ويعرف الرفع المالي بأنه اعتماد المنشأة على الدين من المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل احتياجاتها المالية، وتتمثل التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة بالفوائد المدبوعة، أما إذا كان البنك يطرح أسهماً ممتازة لتمويل هذه الاحتياجات فإن تكاليفه الثابتة تتمثل في أرباح الأسهم الممتازة التي سيقوم البنك بدفعها إلى حملة هذه الأسهم، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح ثابتة (العتار، 2001). كما عرف ويستون وبرجهام (1993) الرافعة المالية على أنها نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول، أو إلى إجمالي قيمة البنك. كما أشار (Jensen 1986) في نظرية الإشارة

(Signaling Theory) أن هناك رد فعل عكسي للشركة في حال الإفراط في استخدام الرافعة المالية بشكل عام ونصت النظرية على أن الشركات التي تعتمد على التمويل من خلال الدين هي أفضل من ناحية الأداء من الشركات التي تمول من خلال أموالها الخاصة. بالإضافة إلى ذلك أشارت نظرية التبادل (Trade off Theory) أن هناك علاقة بين نسبة الدين وتكلفة العسر المالي، أي بمعنى آخر أن ارتفاع نسبة الدين في البنك أو المنظمات من شأنه أن يزيد من تكاليف الإفلاس في حالات الخسارة ولا ننسى أن النظرية التبادلية تقوم بالإشارة إلى أن تحسن الأداء يكون عن طريق استخدام الدين بنسب معقولة للوصول إلى رأس المال الأمثل. ستركز هذه الدراسة على هذه النسبة على أساس إنها عامل داخلي. ومن خلال المعادلة التالية يتم احتساب الرافعة المالية:

إجمالي المطلوبات الرافعة المالية = إجمالي الأصول

نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع (Total Equity to Total Deposit Ratio): تشير هذه النسبة إلى نسبة حقوق المالكين إلى إجمالي الودائع في المصرف، وهي من النسب الهامة التي تساعد إلى فهم تركيبة رأس مال المصرف مقارنةً بصافي المطلوبات والتي تمثل الودائع مع حقوق المساهمين، كما نعلم أن المصرف كمثله من الشركات المالية لأنه يستقبل الودائع لإعادة إعطائها بشكل قروض في هذه الحالة تمثل الودائع صافي التزام المصرف، لذا مقارنة الودائع في حقوق المالكين يعتبر مؤشر هام وضروري لمساعدة متخذي القرار في اتخاذ القرار السليم الذي من شأنه تحسين الأداء العام للمصرف، وكما أشارت دراسة (Kharwish,2011) إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة حقوق المالكين والأداء، أي بمعنى آخر كلما ارتفعت هذه النسبة يرتفع أداء المصرف. ستركز هذه الدراسة على هذه النسبة على أساس إنها عامل داخلي. ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع}$$

نسب مالية أخرى (Other Financial Ratio)

نسبة النمو (Growth Ratio): هي مؤشر يقيس فرصة النمو المستقبلي للشركة أو للمنظمة وأشار العديد من الباحثين إلى أنها نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية. تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة سعر السهم السوقي على نصيب السهم الواحد من إجمالي القيمة الدفترية للشركة، وتمثل هذه النسبة مقياس لثروة السهم، ويرى بعض المستثمرين والمحللين أن السهم يجب أن لا يباع بأقل من قيمته الدفترية وخصوصاً على المدى الطويل. وكلما انخفض هذا المؤشر إلى أقل من الواحد دل ذلك على ضعف في البنك وفي قدرة سهمها على توليد الثروة (التميمي، 2010، ص: 207).

التكلفة غير الكفؤة (Inefficient cost): تعاني معظم المصارف التجارية من عدم ثبات في أسعار الفائدة من ما يحملها خسائر فادحة في بعض الأوقات نتيجة التقلب الكبير الذي يحصل في البيئة العامة للسوق لذا أشارت بعض الدراسات إلى وجود مقياس من شأنه قياس ذلك الضرر يسمى عدم كفاءة التكاليف (Inefficient cost) وتعتبر هذه النسبة عن نسبة المصاريف لإجمالي حقوق المالكين للمصرف، لقد أشار إليها (Frederic,2015) في دراسته التي تناولت أثر محددات الاقتصاد الكلي والمحددات الداخلية التي تؤثر على الأداء وقد وجدت هذه الدراسة وجود علاقة سلبية أي بمعنى آخر كلما ارتفعت هذه النسبة سوف تؤثر عكساً على أداء المصرف، لذلك ينصح متخذي القرار في المصارف استخدام أساليب لتخفيض ضرر ارتفاع هذه النسبة. ستركز هذه الدراسة على هذه النسبة على أساس إنها عامل داخلي. ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{مصاريف الفائدة}}{\text{التكاليف غير الكفؤة}} = \text{إجمالي حقوق المالكين}$$

المبحث الثالث: بورصة عمان والقطاع المالي في الأردن

مع اتساع وتيرة النشاط الاقتصادي أضحت الضرورة إلى وجود أسواق مالية كبيرة. وباعتبار البورصة أحد أهم مجالات الاستثمار التي تتيح لكبار وصغار المستثمرين تحقيق الأرباح، فإن ذلك يقتضي توفر قدرراً كافياً من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى تتصف السوق بالكفاءة، خاصة وأن أسعار الأوراق المالية تتقلب قيمتها من سنة لأخرى، ومن فترة لفترة وتتأثر في كثير من الأحيان بالبيانات والمعلومات حول السوق والبنك المصدرة لتنعكس مباشرة وبسرعة في أسعار الأوراق المالية المتداولة (صالح وفريدة، 2010). لذا توجب تعريف الأسواق المالية بشكل عام وتصنيف مستويات الكفاءة وبيان خصائص سوق الأوراق المالية الكفؤة وتعريف بورصة عمان بشكل خاص وبيان تصنيفات قطاعاتها والأسس التي اعتمدت في التصنيف القطاعي الجديد وميزات التصنيف القطاعي الجديد.

بورصة عمان نشأتها وتصنيفات قطاعاتها

توفر بورصة عمان للمستثمرين بدائل متعددة للاستثمار في أوراق مالية ذات مستويات مخاطر متنوعة حيث يمكنهم الاستثمار في أسهم الشركات والسندات الحكومية والمؤسسات العامة والبلديات بالإضافة إلى وحدات الاستثمار الصادرة عن صناديق الاستثمار المشتركة .

تأسست بورصة عمان في 11 آذار 1999 كمؤسسة مستقلة لا تهدف إلى الربح وتدار من قبل القطاع الخاص ومصرح لها بمزاولة العمل كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة (www.exchange.jo)).

مفهوم بورصة عمان: مؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً تدار من قبل القطاع الخاص ولا تهدف إلى تحقيق الربح وكل ما عليها القيام بالدور التنفيذي كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية وتخضع لرقابة وإشراف هيئة الأوراق المالية.

وتهدف إلى (www.exchange.jo):

1. توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة.

2. ترسيخ الأسس لضمان تداول سليم وعادل.

3. وضع وتطبيق إجراءات وأساليب عمل كفيلة بضمان تداول كفؤ وشفاف.

وفيما يتعلق بتصنيف القطاعي للشركات المدرجة في بورصة عمان، فلقد تم اعتماد تصنيف جديد من مطلع عام 2006 والذي يتماشى مع المعايير الدولية المعمول بها. ويتميز هذا التصنيف بأنه يعمل على إظهار طبيعة وغايات عمل البنك بصورة أوضح وأدق للمستثمرين مما يسهل سرعة وصول المعلومات للمستثمر لغايات التحليل المالي للشركة، كما يؤدي إلى إبراز الأهمية النسبية لكل قطاع وبالتالي يعطي مقياس لأداء البنك بالمقارنة مع مثيلاتها من نفس القطاع وبناءً على هذا التصنيف فقد تم تقسيم الشركات المدرجة في بورصة عمان إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع المالي، قطاع الخدمات وقطاع الصناعة ويحتوي كل قطاع على عدد من القطاعات والتي يبلغ عددها واحد وعشرين قطاعاً فرعياً.

وظائف السوق المالي

ويرى آل شبيب (2007 م) وظائف السوق المالي :-

- توفير أشكال متعددة من الأدوات والمجالات الاستثمارية وأتاحتها إلى جمهور المستثمرين لسهولة تداولها وتنوعها.

- الموازنة بين وحدات الفائض والعجز أي أنها تقوم بتجميع المدخرات من وحدات الفائض وتحويلها إلى وحدات العجز مما يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي.

- جذب الأموال من خارج البلد للمساهمة في تمويل المشاريع الكبيرة، وقد عزز هذا الدور مظاهر العولمة المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- تقوم الأسواق المالية بدور الممول للمشاريع الجديدة ويسد الفجوة التمويلية للمشاريع.

- توفير الحماية للمستثمرين من أخطار الاستثمارات الوهمية أو غير المجدية اقتصادياً من خلال الشروط التي يفرضها السوق المالي على أدراج الشركات وعلى تداول الأوراق المالية، إضافة إلى إيجاد أنواع من الاستثمارات تساهم في التحوط ضد المخاطر.

- تستطيع الحكومات من خلال الأسواق المالية أن تنفذ سياستها المالية بواسطة إصدار الأوراق المالية كالسندات الحكومية وبيعها في السوق المالي بفائدة محددة.

القطاع المالي في الأردن: إن النظام المالي في الأردن يتكون من البنك المركزي والبنوك المرخصة، ومؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الادخار التقاعدي وشركات التأمين والصرافة وبورصة عمان المالية. فاعتماد الأنظمة المالية على البنوك التجارية عوضاً عن سوق رأس المال هو النموذج الشائع في الدول النامية. والنظام المالي الأردني يتبع النسق نفسه الشائع في هذه البلدان، ولا يزال يعتمد بشدة على قطاع البنوك، على الرغم من حدوث تطور كبير في مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي. وعندما تم إنشاء السوق المالي فقد تطورت وقتها درجة السيولة والأدوات، وقد تم أيضاً التنوع في الأدوات المالية المتاحة أمام المستثمرين وقد تم إزالة الكثير من العوائق أمام مشاركة رأس المال الأجنبي في الشركات المسجلة في هذا السوق، علماً بأن

عمل سوق عمان المالي خلال السنوات السابقة أظهرَ تطورَ كبير، ورغم هذا التطور الكبير الذي حصل فإن سوق عمان المالي كأغلب الأسواق المالية في الدول الناشئة، لا يزال يتصف بانخفاض نسبة التقلب وانخفاض السيولة وقلة الشفافية، وسرعة الانفلات، بالمقارنة مع الأسواق المتطورة (مشعل، 2012).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- مقدمة
- الدراسات العربية
- الدراسات الأجنبية
- ملخص الدراسات السابقة
- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

مقدمة

يعد موضوع العوامل المؤثرة على الأداء البنوك من أكثر المواضيع المهمة في نجاح أي بنك وهناك الكثير من الباحثين الذين تطرقوا العوامل المؤثرة على الأداء في البنوك أو الشركات أو المؤسسات المالية المختلفة وقد تناولت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية هذا الموضوع بشكل عام، ويتضمن هذا الفصل بعض الدراسات التي تحدثت عن العوامل المؤثرة على الأداء البنوك، والمؤسسات المالية المختلفة، كما وسيقسم هذا الفصل إلى أربع أجزاء: الجزء الأول سيتناول الدراسات العربية، والجزء الثاني سيتناول الدراسات الأجنبية، والجزء الثالث ملخص الدراسات السابقة على شكل جدول، والجزء الأخير سوف يتحدث عن ما تميزت فيه الدراسة عن الدراسات السابقة.

الدراسات العربية

1. Naceur (2003). "The determinants of the Tunisian banking industry profitability: Panel evidence".

الهدف الرئيس للدراسة هو دراسة تأثير خصائص البنك، الهيكل المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي على صافي هامش الفائدة البنك والربحية في القطاع المصرفي التونسي للفترة 1980-2000. واستخدمت الدراسة خمس مؤشرات لخصائص البنك كالمحددات الداخلية للأداء وهي: (نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، ونسبة من القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول، الأرباح من غير الفوائد في إجمالي الأصول وحجم البنك. أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية اعتمدت الدراسة على اثنين منها وهي: (التضخم وهو الناتج المحلي الإجمالي للفرد). أما بالنسبة لمتغيرات الأداء كانت (صافي هامش الفائدة، والعائد على الأصول). وأشارت النتائج إلى أن نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، ونسبة من القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة،

أما حجم البنك له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة، وأشارت النتائج إلى عدم وجود أثر للأرباح من غير الفوائد في إجمالي الأصول على صافي هامش الفائدة، أما ما يخص العائد على الأصول، وجدت النتائج أن نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول، أما متغير حجم البنك له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول، وأشارت النتائج إلى عدم وجود أثر للأرباح من غير الفوائد في إجمالي الأصول، ونسبة من القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول، ونسبة من القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول.

2. الرفاعي والجنابي (2009)، "أثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية".

إن الهدف الرئيس من الدراسة وهو معرفة أهم عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية للفترة من عام 1997 إلى عام 2006 من خلال العلاقة بين العائد والمخاطرة التي تواجهها البنوك الأردنية، واشتملت عينة الدراسة على 9 بنوك تجارية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. واشتملت الدراسة على مجموعة من عوامل البيئة الداخلية للبنك وهي الرافعة المالية، ونسبة المصاريف إلى العائد، والكفاءة في المصاريف، والعمر المالي للبنك، ونسبة الودائع الاستثمارية وأخيراً معدل ودائع العاملين. وكما اشتملت على مجموعة من مقاييس الأداء والمخاطرة وهي العائد إلى إجمالي الأصول، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان. وأشارت النتائج إلى الرافعة المالية، ونسبة المصاريف إلى العائد، والكفاءة في المصاريف، معدل ودائع العاملين تؤثر بشكل طردي وذو دلالة إحصائية على العائد إلى إجمالي الأصول، أما الرافعة المالية، والكفاءة في المصاريف، ونسبة الودائع الاستثمارية تؤثر بشكل طردي وذو دلالة إحصائية على مخاطر السيولة، وأخيراً وجدت النتائج أثراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة المصاريف إلى العائد، ونسبة الودائع الاستثمارية على مخاطر الائتمان، وكان الأثر سلبياً ذا دلالة إحصائية للرافعة المالية على مخاطر الائتمان.

3. Khrawish (2011), “Determinants of Commercial Banks Performance Evidence from Jordan”.

الهدف الرئيس للدراسة هو قياس أداء البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة 2000-2010. ووجدت الدراسة أن هناك علاقات مهمة وإيجابية بين العائد على الأصول وحجم البنك، نسبة مجموع حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، نسبة مجموع الخصوم إلى إجمالي الأصول، صافي هامش الفائدة وسعر الصرف من البنوك التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك علاقات كبيرة وسلبية بين العائد على الأصول ومعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. أيضاً، وجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة مهمة وإيجابية بين العائد على حقوق المساهمين وحجم البنك، نسبة مجموع المطلوبات إلى إجمالي الأصول، صافي هامش الفائدة وسعر الصرف ونسبة القرض إلى مجموع الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، هناك علاقات كبيرة وسلبية بين العائد على حقوق المساهمين ومعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم من البنوك التجارية.

4. Almazari (2014). “Impact of internal factors on bank profitability Comparative study between Saudi Arabia and Jordan”.

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نموذج كمي للتوصل إلى أكثر المتغيرات الداخلية تأثيراً على ربحية البنوك. وكان الهدف الرئيسي لمقارنة ربحية البنوك السعودية والأردنية باستخدام العوامل الداخلية. وقد تم جمع البيانات اللازمة من مصادر ثانوية. وتكونت عينة الدراسة من ثلاثة وعشرين بنكاً من البنوك السعودية والأردنية للفترة من 2005 إلى 2011. تم حساب النسب المالية واستخدمت الأدوات الإحصائية بما في ذلك ارتباط بيرسون، وتحليل وصفي التباين وتحليل الانحدار في اختبار الفرضيات ولقياس أوجه الشبه والاختلاف بين البنوك وفقاً لخصائصها المختلفة. تم اختبار العوامل الداخلية وهي (نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، ومخاطر السيولة، ونسبة إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الأصول، ونسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، ونسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول، وتكلفة الإيرادات التموينية، وحجم البنك)، وتم قياس الربحية عن طريق نسبة العائد على الأصول. ولقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين العائد على الأصول للبنوك السعودية مع نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول،

ونسبة إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الأصول، ومخاطر السيولة، فضلا عن وجود علاقة سلبية مع متغيرات نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، ونسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، وتكلفة الإيرادات، وحجم البنك. وفي الوقت نفسه، هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول للبنوك الأردنية مع متغيرات مخاطر السيولة، نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، ونسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، ونسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول، كما أن هناك علاقة سلبية من العائد على الأصول مع تكلفة الإيرادات ، ونسبة إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الأصول، وحجم البنك. وقد أوصت الدراسة الباحثين في نفس المجال إجراء دراسات تجريبية وإضافة عوامل داخلية أخرى لمعرفة أكثر العوامل الداخلية التي يمكن أن تؤثر على ربحية البنوك.

5. Jaber and Al-khawaldeh (2014), “The Impact of Internal and External Factors on Commercial Bank Profitability in Jordan”.

الهدف الرئيس للدراسة هو معالجة محددات ربحية البنوك التجارية في الأردن ودراسة إلى أي مدى تتأثر أداء البنوك التجارية العاملة في الأردن من خلال العوامل الداخلية والخارجية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2007-2012). وتشمل هذه الدراسة على العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وهي هياكل السوق الاقتصادية الكلية والمالية. والسؤال هو ما إذا كانت هناك تأثيرات كبيرة يمكن الحصول عليها من العوامل الداخلية والخارجية على الربحية. وأشارت النتائج إلى أن العوامل الداخلية وهي نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، والحجم له أثر كبير على الربحية، فضلا عن جميع العوامل الخارجية وهي نسبة إجمالي أصول البنوك من الإيداع النقدية مقسوم على إجمالي الناتج المحلي، ومعدل التضخم، والقيمة السوقية للبنك إلى إجمالي الأصول تم العثور أنه له أثر واضح على الربحية.

الدراسات الأجنبية

1. Athanasoglou *et al.*, (2006). “Determinants of bank profitability in the Southeastern European region”.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محددات سلوك الربحية للبنك بالتحديد (بالاعتماد على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين كمقاييس للربحية) ، والصناعة من خلال عوامل الاقتصاد الكلي (معدل التضخم ونصيب الفرد من الدخل) وبعض العوامل الداخلية (مستوى السيولة، وسياسة المخصصات، كفاية رأس المال، وإدارة النفقات، وحجم البنك)، وذلك باستخدام مجموعة البيانات غير المتوازنة وباستخدام أسلوب بيانات لوحة (Panel Data Analysis) كمنهجية للتحليل، وذلك على عينة من البنوك ومؤسسات الائتمان من جنوب شرق أوروبا خلال للفترة 1998-2002. اشارت النتائج مع استثناء السيولة إلى ان محددات البنك تؤثر تأثيراً كبيراً على ربحية البنوك. وأن متغيرات مخاطر الائتمان، ومصروفات التشغيل لهما علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك. وأن متغير رأس مال له علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك، وخصوصا عندما يستخدم العائد على الأصول كمتغير تابع. وان عامل حجم البنك يؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك في دول جنوب شرق أوروبا. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن البنوك الأجنبية العاملة في دول جنوب شرق أوروبا لها أداء أفضل بكثير من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين من البنوك المحلية.

2. Beckmann (2007). “Profitability of Western European banking systems: panel evidence on structural and cyclical determinants”.

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو دراسة العوامل الهيكلية والدورية التي تؤثر على الربحية المصرفية في 16 دولة في أوروبا الغربية. وتضمنت مجموعة البيانات تجميع البيانات السنوية لبلدان الدراسة والبيانات لمجموعة البنوك مثل:(البنوك التجارية والبنوك التعاونية وبنوك الادخار) خلال الفترة 1979-2003.

وجدت نتائج الدراسة أن الهيكل المالي والدورة الاقتصادية لهما تأثير كبير على ربحية البنوك. وأيضاً أشارت النتائج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي، مخاطر معدل الفائدة لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الربحية (معدل العائد إلى الأصول)، أما معدل الفائدة الحقيقي والأزمات لهما تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الربحية. ولكن أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة رأس المال، والتمويل، وسوق رأس المال، ونوع النشاط على الربحية. وأخيراً أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للتنوع على الربحية.

3. Gul et al. (2011). "Factors affecting bank profitability in Pakistan".

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو التحقق من أثر الخصائص الداخلية للبنوك وعوامل الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك باستخدام بيانات من أكبر 15 بنك من البنوك التجارية الباكستانية خلال الفترة 2005-2009. واستخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للتحقيق في تأثير الأصول والقروض وحقوق الملكية والودائع والنمو الاقتصادي والتضخم والقيمة السوقية للسهم على مؤشرات الربحية الرئيسية وهي: العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال العامل والفوائد الصافية كلاً على حدة. أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية لحجم البنك على الربحية. والودائع إلى إجمالي الأصول لها أيضاً تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنك. وأيضاً وجدت النتائج ان الناتج المحلي الإجمالي له أثر مباشر وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول. فإنه يدل على أن النمو الاقتصادي يزيد الربحية في البنوك الباكستانية. والتضخم له علاقة مباشرة مع العائد على الأصول. وأخيراً أشارت النتائج إلى أن نسبة رأس المال والقيمة السوقية للسهم ليس له أثر على العائد على الأصول في البنوك الباكستانية.

4. Ongore and Kusa (2013). "Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya".

الهدف الرئيس للدراسة هو التحقيق في تأثير هيكل الملكية على أداء البنوك في كينيا. واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العامة ((generalized least squares) على بيانات لوحة (Panel Data Analysis) لتقديرات معلمات الانحدار للنموذج على عينة مكونه من 37 بنك تجاري كيني خلال الفترة من 2000 إلى 2010. وتم الاعتماد على معدل العائد إلى الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين وهامش صافي الفائدة كمؤشرات للأداء البنوك الكينية، وتم الاعتماد على كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والكفاءة الإدارية وعامل السيولة كعوامل داخلية للبنوك. أيضاً تم الاعتماد على استقرار سياسة الاقتصاد الكلي، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وأسعار الفائدة، وعدم الاستقرار السياسي كعوامل الخارجية أو عوامل الاقتصاد الكلي. وجدت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من الكفاءة الإدارية وعامل السيولة على جميع مؤشرات الأداء، وأيضاً هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال على الأداء المقاس بمعدل العائد على الأصول، وهامش صافي الفائدة، ولكن كان له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المقاس من خلال معدل العائد على حقوق المساهمين، وأيضاً أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على جميع مؤشرات الأداء. وأظهرت الدراسة أيضاً أن عوامل الاقتصاد الكلي ليس له مساهمة على أداء البنوك في كينيا لعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لها. وبالإضافة إلى ذلك، الدافع وراء الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا أساساً يعتمد على قرارات مجلس الإدارة فيه.

5. Tariq et al. (2014). “Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan”.

تناولت هذه الدراسة تأثير المحددات على أداء البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة الزمنية 2004-2010. وتم قياس الأداء عن طريق نسبة العائد قبل الضريبة على حقوق المساهمين وهامش صافي الفائدة. وتم استخدام أيضاً panel data، fixed effect model، random effect model لاستكشاف العلاقة بين العوامل الرئيسية في 17 بنك من البنوك التجارية من باكستان وتأثيرها على الربحية العالية فيها. وتم الاعتماد على نسبة التوفير، والقروض، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، والحجم (وتم قياس الحجم من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الودائع)،

والدخل من غير الفوائد كمحددات داخلية للبنك، وتم استخدام التضخم كمحددات خارجية للبنك. وجدت نتائج الدراسة ان هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة التوفير، والقروض، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، والحجم، والدخل من غير الفوائد على الأداء (المقاس عن طريق نسبة العائد قبل الضريبة على حقوق المساهمين)، ولكن وجدت النتائج أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية للتضخم على الأداء (المقاس عن طريق نسبة العائد قبل الضريبة على حقوق المساهمين)، وأيضاً أشارت النتائج إلى وجود أثر إيجابي لكل من نسبة التوفير، والقروض، ونسبة القروض إلى الودائع، والحجم، والدخل من غير الفوائد على الأداء (المقاس عن طريق هامش صافي الفائدة)، كما وجدت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم، ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على الأداء (المقاس عن طريق هامش وصافي الفائدة).

6. Rahman *et al.* (2015). "Determinants of Bank Profitability: Empirical Evidence from Bangladesh".

حاولت هذه الدراسة التحقق من قوة رأس المال ومخاطر الائتمان، وهيكل الملكية، وحجم البنك والدخل من غير الفوائد، الفعالية من حيث التكلفة، والأنشطة خارج الميزانية العمومية، والسيولة، كمحددات داخلية للبنك، وكذلك النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم كمحددات الاقتصاد الكلي (محددات خارجية)، على ربحية البنوك بالاعتماد على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وصافي هامش الفائدة على إجمالي الأصول كمقاييس للربحية، وعلى عينة مكونة 25 بنك من البنوك التجارية من بنغلاديش للفترة من 2006 إلى 2013. وأشارت النتائج أن قوة رأس المال (كل من رأس المال التنظيمي ورأس المال) له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الربحية. وأيضاً أن كفاءة التكاليف والأنشطة خارج الميزانية العمومية لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك. وأيضاً وجود أثر للدخل من غير الفوائد، ومخاطر الائتمان، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول. وكذلك الحجم له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول. وأخيراً التضخم له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

7. Frederick (2015). "Factors Affecting Performance of Commercial Banks in Uganda: A Case for Domestic Commercial Banks".

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل المسؤولة عن أداء البنوك التجارية المحلية في أوغندا، وأيضاً تحليل أداء لجميع البنوك التجارية المرخصة المحلية التي بلغ عددها 4 بنوك، عن طريق متوسط الأداء. باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة 2000-2011، الدراسة استخدمت كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين كمؤشرات للأداء. وكما استخدمت الدراسة كل من سيولة البنك، وكفاية رأس المال، ونسبة مخاطر الائتمان إلى جودة القرض، حجم البنك، فرصة ربح السوق، وكفاءة التكلفة، والدخل من غير الفوائد، وإيرادات الفوائد، وتنويع البنك، والرافعة المالية والتقييم إلى الشهرة باعتبارها المتغيرات الداخلية. النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، والتنمية المالية باعتبارها متغيرات خارجية (متغيرات الاقتصاد الكلي). وجدت الدراسة أن كفاءة الإدارة، وجودة الأصول، وإيرادات الفوائد، وكفاية رأس المال، والتضخم هي العوامل التي تؤثر على أداء البنوك التجارية المحلية في أوغندا. الآثار المترتبة على السياسات التي انبثقت عن الدراسة هي كما يلي: الإدارة الفعالة، وإدارة مخاطر الائتمان، ومستويات كفاية رأس المال، وتنويع الاستثمارات في البنوك التجارية. ينبغي أن تكون أنظمة السياسة النقدية والأدوات المالية لما له أثر في تحسين سيولة ومستويات كفاية رأس المال. والقواعد التنظيمية المتعلقة بنشاط الدخل من غير الفوائد ينبغي أن توضع في المكان المناسب لتنسيق أثر التنويع على أداء جميع البنوك التجارية وتجنب استغلال عملاء البنوك.

ملخص الدراسات السابقة

تم تلخيص الدراسات السابقة بجدول يبين كل من هدف الدراسة وسنة الدراسة وعينة الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

جدول ملخص الدراسات السابقة

الدراسات العربية			
اسم الباحث والسنة	هدف الدراسة	عينة الدراسة	أهم النتائج
Naceur, (2003)	دراسة تأثير خصائص البنك، الهيكل المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي على صافي هوامش الفائدة البنك والربحية في القطاع المصرفي التونسي	عينة الدراسة البنوك التونسية خلال الفترة 1980-2000	<p>أشارت النتائج إلى ان:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، ونسبة من القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة. - حجم البنك له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على صافي هامش الفائدة. - عدم وجود أثر للأرباح من غير الفوائد في إجمالي الأصول على صافي هامش الفائدة. - نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول لهما تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول. - حجم البنك له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول

<p>- عدم وجود أثر للأرباح من غير الفوائد في إجمالي الأصول، ونسبة من القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول، ونسبة من القروض المصرفية إلى إجمالي الأصول على العائد على الأصول.</p>			
--	--	--	--

<p>أشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الرافعة المالية، ونسبة المصاريف إلى العائد، والكفاءة في المصاريف، معدل ودائع العاملين تأثروا بشكل طردي وذو دلالة إحصائية على العائد إلى إجمالي الأصول - الرافعة المالية، والكفاءة في المصاريف، ونسبة الودائع الاستثمارية تؤثر بشكل طردي وذو دلالة إحصائية على مخاطر السيولة - هناك اثراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة المصاريف إلى العائد، ونسبة الودائع الاستثمارية على مخاطر الائتمان، وكان الأثر سلبياً ذا دلالة إحصائية للرافعة المالية على مخاطر الائتمان. 	<p>عينة الدراسة 9 بنوك تجارية مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1997-2006</p>	<p>معرفة أهم عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية</p>	<p>الرفاعي، والجنابي (2009)</p>
--	---	--	---------------------------------

<p>أشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - هناك علاقات مهمة وإيجابية بين العائد على الأصول وحجم البنك، ونسبة مجموع حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، نسبة مجموع الخصوم إلى إجمالي الأصول، صافي هامش الفائدة وسعر الصرف من البنوك التجارية. - هناك علاقات كبيرة وسلبية بين العائد على الأصول ومعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. - أن هناك علاقة مهمة وإيجابية بين العائد على حقوق المساهمين وحجم البنك، نسبة مجموع المطلوبات إلى إجمالي الأصول، صافي هامش الفائدة وسعر الصرف ونسبة القرض إلى مجموع الأصول. - هناك علاقات كبيرة وسلبية بين العائد على حقوق المساهمين ومعدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم من البنوك التجارية. 	<p>13 بنك تجاري أردني خلال الفترة 2010-2000.</p>	<p>قياس أداء البنوك التجارية في الأردن</p>	<p>Khrawish (2011)</p>
--	--	--	------------------------

<p>أشارت النتائج إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود علاقة موجبة بين العائد على الأصول للبنوك السعودية مع نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول، ونسبة إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الأصول، ومخاطر السيولة. - وجود علاقة سلبية مع متغيرات نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، ونسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، وتكلفة الإيرادات التموينية، وحجم البنك. - هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول للبنوك الأردنية مع متغيرات مخاطر السيولة، نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، ونسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع، ونسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول. <p>هناك علاقة سلبية من العائد على الأصول مع تكلفة الإيرادات التموينية، ونسبة إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الأصول، وحجم البنك .</p>	<p>تكونت العينة من 23 بنك من البنوك السعودية والأردنية للفترة من 2005 إلى 2011</p>	<p>تصميم نموذج كمي للتوصل إلى أكثر المتغيرات الداخلية تأثيراً على ربحية البنوك. وكان الهدف الرئيسي لمقارنة ربحية البنوك السعودية والأردنية باستخدام العوامل الداخلية في تقديرات</p>	<p>Almazari (2014)</p>
---	--	---	------------------------

<p>أشارت النتائج الى:</p> <p>- ان العوامل الداخلية وهي نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، وحجم له أثر كبير على الربحية، فضلا عن جميع العوامل الخارجية وهي نسبة إجمالي أصول البنوك من الإيداع النقدية مقسوم على إجمالي الناتج المحلي، ومعدل التضخم، والقيمة السوقية للبنك إلى إجمالي الاصول تم العثور له أثر واضح على الربحية.</p>	<p>13 بنك تجاري أردني خلال الفترة 2012-2007.</p>	<p>معالجة محددات ربحية البنوك التجارية في الأردن ودراسة إلى أي مدى تتأثر أداء البنوك التجارية العاملة في الأردن</p>	<p>Jaber and Al-khawaldeh (2014)</p>
<p>الدراسات الأجنبية</p>			
<p>أهم النتائج</p>	<p>عينة الدراسة</p>	<p>هدف الدراسة</p>	<p>اسم الباحث وسنة</p>

<p>أشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مع استثناء من السيولة إلى ان محددات البنك تؤثر تأثيراً كبيراً على ربحية البنوك. ومتغيرات مخاطر الائتمان، ومصروفات التشغيل لهما علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك. - متغير رأس مال له علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك، وخصوصا عندما يستخدم العائد على الأصول كمتغير تابع. - عامل حجم البنك يآثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على الربحية البنوك في دول جنوب شرق أوروبا. - أن البنوك الأجنبية العاملة في دول جنوب شرق أوروبا أداء أفضل بكثير من حيث العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين من البنوك المحلية. 	<p>البنوك ومؤسسات الائتمان من جنوب شرق أوروبا خلال للفترة 1998-2002</p>	<p>دراسة محددات سلوك الربحية في دول جنوب شرق أوروبا</p>	<p>Athanasoglou <i>et al.</i>, (2006)</p>
---	---	---	---

<p>أشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ان الهيكل المالي والدورة الاقتصادية لهم تأثير كبير على ربحية البنوك. وايضاً أشارت النتائج ان نمو الناتج المحلي الإجمالي، مخاطر معدل الفائدة لهم تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الربحية (معدل العائد إلى الأصول). - معدل الفائدة الحقيقي والأزمات له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على الربحية. - عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة رأس المال، والتمويل، وسوق رأس المال، ونوع النشاط على الربحية. - وجود أثر إيجابي تنويع على الربحية. 	<p>16 دولة في أوروبا الغربية خلال الفترة 1979-2003.</p>	<p>الدراسة العوامل الهيكلية والدورية التي تؤثر على الربحية المصرفية في دول أوروبا الغربية.</p>	<p>Beckmann, (2007).</p>
---	---	--	--------------------------

<p>اشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية لحجم البنك على الربحية. - الودائع إلى إجمالي الأصول لها أيضا تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائي على ربحية البنك. - الناتج المحلي الإجمالي له أثر مباشر وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول، والتضخم له علاقة مباشرة مع العائد على الأصول. - نسبة رأس المال والقيمة السوقية للسهم ليس له أثر على العائد على الأصول في البنوك الباكستاني. 	<p>أكبر 15 بنك من البنوك التجارية الباكستانية خلال الفترة 2005-2009.</p>	<p>التحقق من أثر الخصائص الداخلية للبنوك وعوامل الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك</p>	<p>Gul et al., (2011)</p>
---	--	---	---------------------------

<p>اشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ان هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من الكفاءة الإدارية وعامل السيولة على جميع مؤشرات الأداء. - اثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال على الأداء المقاس بمعدل العائد إلى الأصول. - هامش صافي الفائدة، ولكن كان له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المقاس من خلال معدل العائد على حقوق المساهمين. - وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لجودة الأصول على جميع مؤشرات الأداء. - عوامل الاقتصاد الكلي ليس له مساهمة على أداء البنوك في كينيا لعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لها. 	<p>37 بنك تجاري كيني خلال الفترة من 2000 إلى 2010</p>	<p>تحقيق في تأثير هيكل الملكية على أداء البنوك في كينيا</p>	<p>Ongore and Kusa (2013)</p>
--	---	---	-----------------------------------

<p>اشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة توفير، والقروض، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، والحجم، والدخل من غير الفوائد على الأداء (المقاس عن طريق نسبة العائد قبل الضريبة على حقوق المساهمين). - لكن وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتضخم على الأداء (المقاس عن طريق نسبة العائد قبل الضريبة على حقوق المساهمين). - وجود أثر إيجابي لكل من نسبة توفير، والقروض، ونسبة القروض إلى الودائع، والحجم، والدخل من غير الفوائد على الأداء (المقاس عن طريق وهامش صافي الفائدة). - لكن عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتضخم، ونسبة الودائع إلى إجمالي الأصول على الأداء (المقاس عن طريق وهامش صافي الفائدة). 	<p>العينة مكونة من 17 بنك مناياونك التجارية من الباكستان خلال الفترة 2010-2004</p>	<p>الدراسة تأثير المحددات على أداء البنوك التجارية في باكستان</p>	<p>Tariq et al., (2014).</p>
--	--	---	------------------------------

<p>اشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أن قوة رأس المال (كل من رأس المال التنظيمي ورأس المال) له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على الربحية. - كفاءة التكاليف والأنشطة خارج الميزانية العمومية لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك. - وجود أثر للدخل من غير الفوائد، ومخاطر الائتمان، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الأصول. - الحجم له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول. - التضخم له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. 	<p>25 بنك من البنوك التجارية من بنغلاديش للفترة من 2006 إلى 2013</p>	<p>حقيق من قوة رأس المال ومخاطر الائتمان، وهيكل الملكية، وحجم البنك والدخل من غير الفوائد، الفعالية من حيث التكلفة، والأنشطة خارج الميزانية العمومية، والسيولة، كمحددات داخلية للبنك، وكذلك النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم كما كمحددات الاقتصاد الكلي (محددات خارجية)، على ربحية البنوك</p>	<p>Rahman et al., (2015)</p>
--	--	---	----------------------------------

<p>اشارت النتائج الى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أن كفاءة الإدارة، وجودة الأصول، وإيرادات الفوائد، وكفاية رأس المال، والتضخم هي العوامل التي تؤثر على أداء البنوك التجارية المحلية في أوغندا. - والآثار المترتبة على السياسات التي انبثقت عن الدراسة هي كما يلي: الإدارة الفعالة، وإدارة مخاطر الائتمان، ومستويات كفاية رأس المال، وتنويع الاستثمارات والبنوك التجارية. - ينبغي أن تكون الأنظمة السياسية النقدية والأدوات المالية لما له أثر في تحسين سيولة ومستويات كفاية رأس المال. - القواعد التنظيمية المتعلقة بأنشطة الدخل من غير الفوائد ينبغي أن توضع في المكان المناسب لتنسيق أثر التنويع على أداء جميع البنوك التجارية وتجنب استغلال عملاء البنوك. 	<p>4 بنوك تجارية محلية في أوغندا خلال الفترة 2000-2011</p>	<p>تحديد العوامل التي يستند إليها المسؤولة عن أداء البنوك التجارية المحلية في أوغندا، وأيضاً تحليل أداء لجميع البنوك التجارية المرخصة المحلية، عن طريق متوسط الأداء.</p>	<p>Frederick (2015)</p>
---	--	--	-------------------------

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسة مكتملة وفي سياق الدراسات السابقة لدراسة العوامل المؤثرة على أداء البنوك حيث لوحظ ندرة الدراسات التي قامت بالربط ما بين العوامل الداخلية فقط مع الأداء سواء في الدول الغربية أم العربية كما أضافت هذه الدراسة متغيرات جديدة كان لها تأثير على أداء البنوك التجارية الأردنية بعد استعراض الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فقد اتضح أن الدراسات سواء كانت عربية وأجنبية تناولت العديد من العوامل والمتغيرات المتعلقة بالعوامل الداخلية للبنوك التي تؤثر على الأداء، إضافة إلى متغير الأداء فقد تمثل من خلال العديد من الدراسات السابقة بمعدل العائد إلى إجمالي الأصول، ومعدل العائد إلى حقوق المساهمين، وأيضا هامش صافي الفائدة بكل بنك على حدا وكانت لفترة متفاوتة ، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة بأنها تناولت التركيز على معرفة أثر العوامل الداخلية الممثلة بـ (الحجم البنك، والرافعة المالية، وصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، وحقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع، والسيولة، والتكلفة الغير فعالية) على الأداء البنوك التجارية بتركيز على مقياسين من مقياس الأداء البنوك والمتمثلة بمعدل العائد إلى إجمالي الأصول. وتم أخذ كافة البنوك التجارية الأردنية وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين (2000-2015) ما يعادل 16 عاماً. ونستخلص بأنه الدراسات العربية، والدارسات الأجنبية ركزت على المتغيرات الداخلية للبنك وعوامل الاقتصاد الكلي معاً لقياس أثرها على أداء البنوك.

الفصل الرابع
التحليل القياسي

منهجية الدراسة
مجتمع وعينة الدراسة
مصادر جمع البيانات
أسلوب الدراسة
متغيرات الدراسة
الأساليب الإحصائية
فرضيات الدراسة

المقدمة:

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية المحلية في الأردن والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والتي يبلغ عددها 13 بنكاً تجارياً مع نهاية عام 2015، خلال الفترة الواقعة بين 2000 ولغاية 2015، وتم اختيار العينة وفقاً للمعايير التالية:

1. تم استبعاد كافة البنوك التجارية المحلية التي لا تتوفر لديها بيانات كافية عن جميع المتغيرات المتعلقة بالدراسة (مثل بنك فيلادلفيا).
 2. تم استبعاد البنك العربي من العينة بسبب كبر رأسماله مقارنة مع البنوك الأخرى وخوفاً من تحيز نتائج الدراسة.
 3. تم استبعاد كافة البنوك التجارية المحلية التي تم إيقافها أو تصفيتها أو اندماجها (مثل بنك الصادرات والتمويل).
 4. تم استبعاد أي بنك تم إدراجه ما بعد عام 2000.
- على ضوء المعايير السابقة، تم اختيار 11 بنك من البنوك التجارية المحلية، أي ما نسبته 84.6% من إجمالي عدد البنوك التجارية المحلية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. ويبين الجدول (1) البنوك التي شملتها العينة.

الجدول (1) بنوك عينة الدراسة

الرمز الحرفي	الاسم المختصر للبنك	اسم البنك
JOKB	الأردني الكويتي	البنك الأردني الكويتي
JCBK	البنك التجاري الأردني	البنك التجاري الأردني
THBK	بنك الإسكان	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
AJIB	بنك الاستثمار العربي	بنك الاستثمار العربي الأردني
UBSI	بنك الاتحاد	بنك الاتحاد
ABCO	بنك المؤسسة العربية	بنك المؤسسة العربية المصرفية/ الأردن
INVB	البنك الاستثماري	البنك الاستثماري
SGBJ	بنك سوسيته جنرال - الأردن	بنك سوسيته جنرال - الأردن
CABK	بنك القاهرة عمان	بنك القاهرة عمان
BOJX	بنك الأردن	بنك الأردن
AHLI	البنك الاهلي	البنك الأهلي الأردني

المصدر: بورصة عمان للأوراق المالية

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة لغايات تحقيق أهدافها واختبار فرضياتها وتحليل البيانات على مصادر البيانات المصادر الثانوية والتي تتعلق بتغطية الإطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة. واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال استخدام التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، والتي تم الحصول عليها من موقع بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الواقعة ما بين (2000-2015).

أسلوب الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ظهر جلياً أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس للمتغيرات المستخدمة في النموذج.

متغيرات الدراسة

من أجل تقدير أثر التنوع في الإيرادات ونسبة كفاية رأس المال على العائد على الأصول الأردنية استخدمت الدراسة أسلوب الـ panel Data ، كما قامت الباحثة بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمناً ستة متغيرات مستقلة وهي حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، التكاليف غير الكفوة، الرافعة المالية، السيولة، حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع بالإضافة إلى العائد على الأصول كمتغير تابع.

الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قامت الباحثة باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في

التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة تتركز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن اختبارات جذور الوحدة تتركز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller 1979، اختبار ديكي فوللر المركب) (Augmented Dickey-Fuller , 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).

اختبار ديكي فوللر البسيط ديكي فوللر المركب:-

يعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية ($p=1$)، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد، محمود، 2010).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

1- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشمل.

2- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

3- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF ، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data) . وفي هذا السياق بين Hsiao (1986) بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (Panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملحوظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worrall and Pratt, 2000).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس

الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إليها الحد العشوائي (Manez, Rochina, and Sanchis, 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. (Torres-Reyna, 2007) النموذج القياسي (The Empirical Model).

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن للمؤشرات، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل شركة والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل الشركات (Bortolotti, 2002).

نموذج الدراسة

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Size_{i,t} + \beta_2 SED_{i,t} + \beta_3 Lev_{i,t} + \beta_4 NCFA_{i,t} + \beta_5 LQU_{i,t} + \beta_6 INTEXEQ_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

حيث:

ROA : العائد على الأصول

α : الثابت

Size_{i,t} : حجم البنك

SED_{i,t} : حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع

Lev_{i,t} : الرافعة المالية

NCFA_{i,t} : صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات

LQU_{i,t} : السيولة

INTEXEQ_{i,t} : التكاليف غير الكفوة

e_{i,t} : معامل الخطأ العشوائي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المقدمة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, 1988) و (Plosser & Nelson, 1982) و (Yule, 01926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول (2) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

الاختبار				المتغيرات
PP-Fisher chi-sq		ADF-Fisher Chi-sq		
المستوى Pro b	الفرق الأول Prob	المستوى Pro b	الفرق الأول Prob	
0.5427	0.0000	0.6542	0.0000	LEV
0.125	0.0000	0.8619	0.0000	LQU
0.0847	0.0000	0.7123	0.0000	NCFA
0.2052	0.0000	0.5061	0.0000	NCFD
0.0000	0.0000	0.0031	0.0000	ROA
0.2428	0.0000	0.5162	0.0000	SED
0.952	0.0000	0.9227	0.0071	SIZE
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	INTEXEQ

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن بعض المتغيرات (حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع) لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والذالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، بينما كان المتغيرين (العائد على الأصول، التكاليف غير الكفؤة) يتسمان بالسكون عند المستوى، مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والذالة على وجود جذور الوحدة، وقبول الفرضية البديلة والذالة على عدم وجود جذر الوحدة. وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامت الباحثة باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي: فادي

الجدول (3) نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***0.0000	***0.0000	5	Z=resid

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (3) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الدرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ عند مستوى معنوية 1%. ونظراً للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية $I(0)$ ، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة (السواعي، 2011: ص199).

الجدول (4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

SIZE	SED	NCFA	LQU	LEV	INTEXE	
					Q	
-0.224	-0.278	-0.174	0.153	0.276	1	INTEXEQ
-0.221	-0.975	-0.087	-0.102	1		LEV
-0.162	0.085	-0.764	1			LQU
0.110	0.154	1				NCFA
0.102	1					SED
1						SIZE

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالبنوك التجارية محل الدراسة، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة عدا متغيري الرافعة المالية وحقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (975)، مما يشير إلى وجود مشكلة ارتباط متعدد بينهما وبالتالي لا بد من حذف أحد المتغيرين قبل إجراء الانحدار لصعوبة عزل تأثير كل متغير عن تأثير الآخر، حيث تم حذف متغير حقوق المساهمين إلى إجمالي الودائع.

فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% للعوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية.

الفرضيات الفرعية:

- $H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% للتكاليف غير الكفؤة على العائد على الأصول.
- $H_{0.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% للسيولة على العائد على الأصول.
- $H_{0.3}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على العائد على الأصول.
- $H_{0.4}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% لحجم البنك على العائد على الأصول.
- $H_{0.5}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% للرافعة المالية على العائد على الأصول.

تقدير نموذج الدراسة

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار هوسمان. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (Generalized least square) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول (5) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت، والجدول (6) نتائج تقدير الأثر العشوائي، والجدول (7) نتائج اختبار هوسمان.

الجدول (5) نتائج نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel Least Squares				
Date: 04/29/17 Time: 17:23				
Sample: 2000 2015				
Periods included: 16				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 176				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9312	0.086421	0.090795	0.007847	C
0.0491	-1.982584	0.003506	-0.006951	INTEXEQ
0.9887	-0.014145	0.078034	-0.001104	LEV
0.3325	-0.971983	0.009427	-0.009162	LQU
0.5502	-0.598673	0.011380	-0.006813	NCFA
0.8733	0.159753	0.003036	0.000485	SIZE
9.153913	F-statistic		0.479478	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.427098	Adjusted R-squared
1.9843	Durbin-Watson stat			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

الجدول (6) نتائج نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 04/29/17 Time: 17:35				
Sample: 2000 2015				
Periods included: 16				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 176				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0019	3.156249	0.029565	0.093316	C
0.0331	-2.148166	0.003382	-0.007265	INTEXEQ
0.5145	-0.653244	0.008889	-0.005807	LQU
0.9784	-0.027090	0.010083	-0.000273	NCFA
0.6248	0.489953	0.002245	0.001100	SIZE
0.0000	-7.583144	0.012756	-0.096732	LEV
19.48562	F-statistic		0.364315	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.345619	Adjusted R-squared
0.009035	Sum squared resid		0.007290	S.E. of regression
1.98123	Durbin-Watson stat			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.2053	6	8.474868	Cross-section random

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي)، تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول (7) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (2053)، وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير أثر العوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

نتائج تقدير أثر العوامل الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج الأثر العشوائي.

اختبار الفرضية الرئيسية:

يتبين من نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي في الجدول (5) ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة 36%، إن 36% من التغيرات في العائد على الأصول تعود إلى (حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفوة) وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر ل(حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفوة) على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ل(حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفوة) على

العائد على الأصول، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الف و احتمالياتها إن النموذج صالح لقياس أثر كل من (حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفوة) على العائد على الأصول.

اختبار الفرضيات الفرعية:

من أجل اختبار الفرضيات الفرعية تم استخدام نموذج الأثر العشوائي بين المتغيرات المستقلة (حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفوة) والعائد على الأصول كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman، ويتبين من خلال الجدول (6) ما يلي:

- وجود تأثير سلبي ومعنوي للتكاليف الكفوة على العائد على الأصول، مما يشير إلى أهمية التكاليف غير الكفوة في التأثير على العائد على الأصول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتكاليف الكفوة على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتكاليف الكفوة على العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة معامل التكاليف غير الكفوة (-0.007) ومعنوية (0.0331) وبالتالي فإن زيادة التكاليف غير الكفوة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بمقدار (0.007) مع ثبات والعوامل الأخرى .

- عدم وجود تأثير معنوي للسيولة على العائد على الأصول، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للسيولة على العائد على الأصول، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للسيولة على العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.51) وهي أكبر من 5%.

- عدم وجود تأثير معنوي لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على العائد على الأصول، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على العائد على الأصول، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة المعنوية (0.97) وهي أكبر من 5%.
- عدم وجود تأثير معنوي لحجم البنك على العائد على الأصول حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.62، وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة (H_{04}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لحجم البنك على العائد على الأصول، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على العائد على الأصول.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي للرافعة المالية على العائد على الأصول، مما يشير إلى أهمية الرافعة المالية في التأثير على العائد على الأصول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة (H_{05}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرافعة المالية على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة معامل الرافعة المالية (-0.097) ومعنوية (0.0000) وبالتالي فإن زيادة الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بمقدار (0.097) مع ثبات والعوامل الأخرى.

النتائج والتوصيات

بعد أن استعرضت الدراسة تحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بالتعرف إلى أثر العوامل الداخلية الرئيسية على أداء البنوك التجارية الأردنية في الفترة الواقعة ما بين (2000-2015)، سيتناول هذا الجزء عرض لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

النتائج Results

يتبين من النتائج ما يلي:

- ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة 36%، إن 36% من التغيرات في العائد على الأصول تعود إلى (حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفؤة) وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر لـ(حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفؤة) على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لـ(حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفؤة) على العائد على الأصول، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الـ F واحتماليتها إن النموذج صالح لقياس أثر كل من (حجم البنك، صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، الرافعة المالية، السيولة، والتكاليف غير الكفؤة) على العائد على الأصول.

- وجود تأثير سلبي ومعنوي للتكاليف الكفؤة على العائد على الأصول، مما يشير إلى أهمية التكاليف غير الكفؤة في التأثير على العائد على الأصول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$) للتكاليف الكفؤة على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتكاليف الكفؤة على العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة معامل التكاليف غير الكفؤة (-0.007) ومعنوية (0.0331) وبالتالي ف'ن زيادة التكاليف غير الكفؤة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بمقدار (0.007) مع ثبات والعوامل الأخرى.

- عدم وجود تأثير معنوي للسيولة على العائد على الأصول، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للسيولة على العائد على الأصول، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للسيولة على العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة المعنوية (0,51).
- عدم وجود تأثير معنوي لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على العائد على الأصول، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على العائد على الأصول، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لصافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات على العائد على الأصول.
- عدم وجود تأثير معنوي لحجم البنك على العائد على الأصول حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.62 وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة (H_{04}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لحجم البنك على العائد على الأصول، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على العائد على الأصول.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي للرافعة المالية على العائد على الأصول، مما يشير إلى أهمية الرافعة المالية في التأثير على العائد على الأصول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الخامسة (H_{05}): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للرافعة المالية على العائد على الأصول، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على العائد على الأصول، حيث بلغت قيمة معامل الرافعة المالية (-0.097) ومعنوية (0.0000) وبالتالي فإن زيادة الرافعة المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول بمقدار (0.097) مع ثبات والعوامل الأخرى.

توصيات الدراسة

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة وكذلك النتائج التي تم الحصول عليها من واقع التحليل الإحصائي للبيانات تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث الأردنية في هذا الموضوع إذا توافرت البيانات، التي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة وفي الدراسات السابقة والتي من الممكن أن تلقي الضوء على مشكلة الدراسة من وجهة نظر أخرى حتى تتمكن الباحثة من الخروج بنتائج أكثر دقة في المستقبل من أجل زيادة المصدقية حول العوامل الدخلية التي تؤثر على أداء البنوك التجارية الأردنية.
2. ضرورة أخذ مقاييس أخرى لقياس الأداء لبنوك التجارية الأردنية، وذلك من أجل زيادة فاعلية أدوات الأداء في البنوك ومساعدة متخذي القرار في اتخاذ قرارات سليمة بما يخص تطوير الأداء من خلال العديد من الأدوات والمقاييس.
3. ضرورة توجيه البنوك التجارية الأردنية التعرف على أهم العوامل والأساليب التي تساعد في رفع مستوى الأداء بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية المحيطة.
4. ضرورة العمل على زيادة حجم الرافعة المالية إلى أقصى حد ممكن وذلك لأنه كلما زادت نسبة المديونية " الرافعة المالية " أدى ذلك إلى زيادة الربحية شريطة وجود قدرة للمصرف على توظيف هذه الأموال بمعدلات فائدة أكبر من تلك التي يدفعها للمودعين.
5. تشجيع الدراسات والأبحاث التطبيقية على قطاع المصارف لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، سحر طلال (2013). تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (35).
- أبوحمند و قدور، رضا صاحب، فائق مشعل (1999). إدارة المصارف، جامعة الموصل.
- برجهام، ويستون (1993). التمويل الإداري، ترجمة: بيله عبد الرحمن، النعماني عبد الفتاح، الرياض: دار المريخ.
- بوسهوه، نذير ومكيد، علي (2014). دور إدارة المعرفة في تعزيز أداء المؤسسة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع.
- التميمي، ارشيد فؤاد (2010). الأسواق المالية إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- توفيق، حسن أحمد (1969). التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، القاهرة: دار النهضة العربية.
- السواعي، خالد محمد (2011). أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews، إربد، الأردن: دار الكتاب الثقافي.
- حداد، فايز (2001). العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل الاستثمار التمويل والعوائد غير العادية. مجلة دراسات، (1)28، 1-14.
- حنفي وقرياقص، عبد الغفار (2000). رسمية أسواق المال، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر- والتوزيع.
- الخلايلة، محمود (1998). العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل. مجلة الدراسات، (1)25، 124-133.

- رزيقة، تالي (2012). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، المركز الجامعي/أكلي محند أولحاج البويرة.
- الرفاعي، حسن والجنابي، هيل (2009). أثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- الزبيدي، حمزة (2001). الإدارة المالية، عمان: دار الوراق.
- عبادي، محمد وسليم، حمود (2009). استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية. الملتقى الدولي حول أداء وفعالية. المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- عبد الله، عبد القادر، الصديق، بآبكر (2002). محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، 42(4)، 745-723.
- العطار، رشاد (2001). الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان: دار البركة.
- العلاق، بشير عباس (2004). إدارة المصارف مدخل وظيفي، الأردن.
- عواد، طارق أحمد (2005). تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abu Halim, M., Jaafar, M. and Osman, O. (2011). Assessment of the Financial Health of Malaysian Construction Firms Using Financial Ratio Analysis. **International Journal of Academic Research**, 3(1), 200-207.
- Almazari, A. A. (2014). Impact of Internal Factors on Bank Profitability: Comparative Study between Saudi Arabia and Jordan. **Journal of Applied Finance and Banking**, 4(1), 125.
- Athanasoglou, P., Delis, M. & Staikouras, C. (2006). **Determinants of Bank Profitability in the South Eastern European Region**. Available at SSRN.
- Baltagi, B. H. (2000). **Econometric analysis of panel data**, (2nd Edition). New York: John Wiley & Sons.
- Beckmann, R. (2007). **Profitability of Western European Banking Systems: Panel Evidence on Structural and Cyclical Determinants**. Available at SSRN 1090570.
- Bortolotti, B. D'souza, J. Fantini, M. & Megginson W., L. (2002). Privatization and the sources of performance improvement in the global telecommunications industry. **Telecommunication Policy**, 26(5-6), 243-268.
- Demirgüç-Kunt, A. & Huizinga, H. (1999). Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence. **The World Bank Economic Review**, 13(2), 379-408.
- Dicky and Fuller(1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. **Journal of American statistical Association**, 74, 427-431.
- Dicky and Fuller (1981). Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. **Economtrica**, 49(4), 1057.
- Frederick, N. K. (2015). Factors Affecting Performance of Commercial Banks in Uganda: A Case for Domestic Commercial Banks. **International Review of Business Research Papers**, 11(1), 95-113.

- Green, W.H. (2008). **Econometric Analysis**, (7th ed.). Prentice Hall.
- Green, W.H. (2003). **Econometric Analysis**, (5th ed.). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.
- Grossman S., J. and Har, G. (1982). Corporate financial Structure and managerial incentives", in: Mcmall, J. (Ed), **The Economics of Information and Uncertainty**, University of Chicago. Chicago.
- Gul, S., Irshad, F. & Zaman, K. (2011). Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. **The Romanian Economic Journal**, 39(14), 61-89.
- Hempel, George, Simonson, Donald & Coleman, Alan (1994). **Bank Management**, (4th ed.). U.S.A: John Wiley & Son's Inc.
- Howells, Peter & Bain, Keith (2000). **Financial Markets And Institutions**, (3rd ed.). Prentice Hall.
- Hsiao, C. (1986). **Analysis of panel data**. Cambridge. U.K: Cambridge University Press.
- Ibarra, V. (2009). Cash Flow Ratio: Tools for Financial Analysis. **Journal of International Business Research**, 8(1), 91-107.
- Jaber, J. J. & Al-khawaldeh, A. A. (2014). The Impact of Internal and External Factors on Commercial Bank Profitability in Jordan. **International Journal of Business and Management**, 9(4), 22.
- Jensen, M. C. (1986). Agency Cost of Free Cash Flow, Corporate Finance, and Takeovers. Corporate Finance and Takeovers. **American Economic Review**, 76(2).
- Johansen (1995). **Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models**, New York: Oxford University Press.
- Khalifa, K. & Shafii, Z. (2013). Factors Affecting the Financial Performance of Non-oil Industrial Companies Listed on Libyan Stock Market (LSM). **Journal of Global Business and Economic**, 7(1), 9-25.
- Khrawish, H. A. (2011). Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan. **International Research Journal of Finance and Economics**, 81, 148-159.

- Luper, L. and Isaac K. (2012). Capital structure and firm performance: Evidence from manufacturing companies in Nigeria. **International Journal of Business and Management Tomorrow**, 2(5).
- Manez, J. A., Rochina, M. E. & Sanchis, J. A. (2004). The decision to export: a Panel Data Analysis for Spanish manufacturing. **Applied Economics Letters**, 11, 669-673.
- Meric, I., Prober, L. M., Eichhorn, B. H. & Meric, G. (2004). Integration and the financial characteristics of manufacturing firms in the European Union. **American Business Review**, 22(2), 88.
- Myers, S. C. (1984). The Capital Structure Puzzle. **The Journal of Finance**, 39(3), 574-592.
- Myers, S. C. & Majluf, N. (1984). Corporate financing & Investment decisions when firms have information that Investors do not have. **Journal of Financial Economics**, 13, 187-221.
- Naceur, S. B. (2003). The Determinants of the Tunisian Banking Industry Profitability: Panel Evidence. **Working Papers**, Universite Libre de Tunis.
- Nelson, C. and Plosser, C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. **Journal of Money Economics**, 10.
- Ongore, V. O. & Kusa, G. B. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 3(1), 237–252.
- Oskan, A. (2001). Determinants of capital structure & Adjustment to long run target: evidence from UK company panel data. **Journal of business financial & accounting**, 28(1&2), (Jan/ March). 175-198.
- Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. **Biometrika**, 75, 335-346.
- Pinches, G. E. (1990). **Essentials of financial management**, (4th Ed.). Harper & Row.

- Rahman, M. M., Hamid, M. K. & Khan, M. A. M. (2015). Determinants of Bank Profitability: Empirical Evidence from Bangladesh. **International Journal of Business and Management**, 10(8), 135.
- Reda, M. (2013). The Effect of Mergers and Acquisitions on Bank Efficiency: Evidence from Bank Consolidation in Egypt. **Working Paper 770**, The Egyptian Center for Economics Studies.
- Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988). Testing for Common Trends. **Journal of American Statistical Association**, 83.
- Sueyoshi, T. (2005). Financial Ratio Analysis of the Electric Power Industry. **Asia-Pacific Journal of Operational Research**, 22(3), 349-376.
- Tariq, W., Usman, M., Mir, H. Z., Aman, I. & Ali, I. (2014). Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 4(2),1.
- Titman & Wessels, R. (1988).. The determinants of capital structure choice. **Journal of finance**, (March), 1-19.
- Torres-Reyna, O. (2007). **Panel Data Analysis: Fixed and Random Effects using STATA**. Princeton University. Available.[online]<http://dss.princeton.edu/training>, accessed on 18/07/2012.
- Worrall, L.J. & Prattm C.T. (2004). Estimation issues associated with time-series-cross-section analysis in criminology. **Western Criminology Review**, 5(1), 35-49.
- Yule, G.U. (1926). Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series. **Journal of the Royal Statistical Society**, 89.
- Žager, K., Sačer, I. & Dečman, N. (2012). Financial Ratios as an Evaluation Instrument of Business Quality in Small and Medium-Sized Enterprises. **International Journal of Management Cases**, 14(4), 373-385.